

[مجال تمكين وتعزيز الدور الإقتصادي للمرأة الغير عاملة]

إعداد الباحثة:

[الهام جمال عودة الزعبي]

[باحثة إجتماعيه]

[مجلس خدمات محافظة البلقاء]

الملخص:

تمكين المرأة أصبح مصطلحا متداولاً في مجال الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، وذلك من اجل إعطاء دور اكبر للمرأة بالمجتمعات وتوفير الفرص الحقيقية لها للأسف هذا المصطلح اصبح مقرونا للتمرد على الأدوار الطبيعية لكل من الرجل والمرأة ومقرونا ايضا بالديون على المرأة وموضوع الغارمات ليس ببعيد الأهم من مصطلح التمكين هو "تعزيز دور المرأة"، وذلك عن طريق إعطائها جميع الحقوق لجعلها منتجة في المجتمع سواء أكانت عاملة او ربة منزل لديها مشروعها الخاص في البيت.

المقدمة:

إن التمكين الاقتصادي للمرأة - قدرتها على النجاح والتقدم اقتصاديًا وامتلاكها الصلاحيات لصنع القرارات الاقتصادية واتخاذ إجراءات بشأنها - هو حق إنساني أساسي. صدّقت جميع دول المنطقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). ومع ذلك، فقد سجّلت 7 بلدان تحفظات على المادة 15 (المتعلقة بالمساواة في حقوق المرأة في إبرام العقود وإدارة الممتلكات) و11 بلدًا على المادة 16 (المتعلقة بحق المرأة المتزوجة في حيازة الممتلكات وإدارتها والتصرف فيها على قدم المساواة مع الرجل). ينعكس ذلك سلبيًا على التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة لأنه يؤثر على وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد.

التمكين الاقتصادي للمرأة هو إحدى الركائز الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. يُعدّ توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة أمرًا مهمًا لأنه عامل حاسم في تمكين المرأة. يجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في سياق حقوق المرأة والعمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030

رغم تحقيق بعض المكاسب للمرأة الأردنية في مجال الصحة والتعليم ومن خلال الكوتا في مجلس النواب ومجالس البلديات، الا انه ما يزال هناك الكثير من التحديات الاقتصادية تواجه المرأة.

نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة الاردنية في سوق العمل اقل من 15 % مقابل اكثر من 55 % للذكور وهذه النسبة هي الأقل بين دول العالم وأدناها عربيا مشاركة المرأة اقتصاديا يساهم في رفع الناتج المحلي، ويوفر حياة افضل لها ولأسرتها وهو عنصر مهم من عناصر تقدم المجتمعات وفي مكافحة الفقر خصوصاً في المحافظات.

خروج المرأة للعمل لم يعد "حقاً" يقدم لهن، بل ضرورة اقتصادية في بناء المجتمعات، ولكن تبقى ظروف العمل غير المناسبة وسوء وسائل النقل وعدم توفير الدعم المادي الذي يراعي ظرف المرأة من اهم التحديات التوجه الحكومي بترخيص المهن المنزلية شيء جيد، ولكن التوجه بإلغاء دعم الخبز عن اسرتها ادى الى عزوف المرأة في المحافظات عن ترخيص أعمالها المنزلية.

القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني كل له دور، فالمرأة يتم تدريبها من خلال المنح المختلفة سواء في عمان او المحافظات وفي الفنادق وهذا غير كاف، والأجدي اعداد دراسات ميدانية عن المرأة في المحافظات والخروج بمصفوفة بالمعوقات والحلول وبعدها يتم التنفيذ على ارض الواقع.

الانعكاسات الاقتصادية الكلية لفجوة سوق العمل: هل نوع الجنس مهم

- 1- تتوافر أدلة كثيرة على أنه حين تتمكن المرأة من تنمية إمكاناتها الكاملة في سوق العمل، يصبح من الممكن تحقيق مكاسب اقتصادية كلية كبيرة.
- 2- وفي الاقتصادات التي تتزايد فيها الشيخوخة بمعدل سريع، يمكن أن تؤدي زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى إعطاء دفعة للنمو عن طريق تخفيف أثر انكماش القوى العاملة.
- 3- ويمكن أن يساهم تحسين فرص المرأة لكسب الدخل والتحكم فيه في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية عن طريق رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم
- 4- ومن شأن تحقيق المساواة في إتاحة المدخلات أن يرفع إنتاجية الشركات المملوكة للنساء
- 5- ومن شأن توظيف النساء على قدم المساواة مع الرجال أن يتيح للشركات الاستفادة بدرجة أكبر من مجموعة المواهب المتاحة، مما تترتب عليه انعكاسات على النمو المحتمل.
- 6- لا يزال متوسط مشاركة الإناث في القوى العاملة منخفضاً عند مستوى قريب من 50% مع تفاوت المستويات والاتجاهات العامة من منطقة إلى أخرى
- 7- وعلى الرغم من تراجع الفروق بين معدلات مشاركة الذكور والإناث في سوق العمل فإنها لا تزال مرتفعة في معظم المناطق
- 8- وتفاوت الفجوة بين الجنسين بصورة كبيرة حتى بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- 9- وتختلف مشاركة الإناث في القوى العاملة باختلاف نصيب الفرد من الدخل، مع وجود أدلة تشير إلى وجود علاقة فمع تدني مستويات نصيب الفرد من الدخل، يكون ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة دليلاً على ضرورة العمل في غياب برامج للحماية الاجتماعية. ومع زيادة دخل الأسرة المعيشية ووجود برامج أقوى للحماية الاجتماعية، يمكن أن تنسحب المرأة من سوق العمل تفضيلاً للعمل المنزلي ورعاية الأطفال. وعلى مستويات دخول البلدان المتقدمة، تزداد مشاركة المرأة في سوق العمل نتيجة للحصول على قسط أوفر من التعليم، وانخفاض معدلات الخصوبة، وتوافر التكنولوجيا الموفرة للعمالة في الأسرة المعيشية، وتوافر خدمات الأسر المعيشية وفق آليات السوق
- 10- لا تزال الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم تتراجع إلا أن معدلات إلمام النساء بالقراءة والكتابة تظل أقل من معدلاته بين الرجال.

خصائص سوق العمل حسب نوع الجنس

1. تسهم المرأة بدرجة كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال قيامها بقدر كبير من الأعمال غير مدفوعة الأجر، من قبيل تربية الأطفال والاضطلاع بالأعمال المنزلية، التي تظل غير مرئية ولا محسوبة في إجمالي الناتج المحلي وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا تزال الفروق بين الجنسين كبيرة فيما يتعلق بساعات العمل مدفوع الأجر والمشاركة في عمل على أساس عدم التفرغ.
2. وعلاوة على ذلك، توجد فجوة كبيرة في الأجور ترتبط بنوع الجنس؛ حتى في حالة أداء نفس الأعمال، وحتى مع تحييد آثار الخصائص الفردية، مثل التعليم.
3. وتكون فجوة الدخل بين الجنسين أكبر في العمل الحر منها في العمل بأجر.

السياسات الرامية إلى دعم مشاركة الإناث في القوى العاملة

يتطلب إتاحة فرص اقتصادية متساوية للنساء وتحرير الإمكانات الكاملة للقوة العاملة النسائية، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على آفاق النمو والرفاه، وضع مجموعة متكاملة من السياسات الرامية إلى تشجيع ودعم توظيف العمالة النسائية سياسات المالية العامة:

ثمة مجال كبير لزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة من خلال سياسات المالية العامة. فالضرائب التي تفرض على دخل العاملين، والإنفاق الحكومي على إعانات الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية، تؤثر على أسواق العمل بطريقة مشابهة. فكلاهما يضعفان الصلة بين المعروض من العمالة والدخل، مما يؤثر بالتالي على قرار المشاركة في سوق العمل. ومن هنا تأتي أهمية التصميم السليم للإعانات من أجل تجنب الروادع المثبطة عن العمل.

ويهدف عدد كبير من الإصلاحات في سياسات المالية العامة إلى إعطاء دفعة لتوظيف عمالة كل من النساء والرجال، ولكن حتى التدابير المحايدة فيما يتعلق بنوع الجنس يمكن أن يكون لها أثر إيجابي كبير بصورة غير متناسبة على النساء.

التدابير الضريبية

من شأن الاستعاضة عن ضريبة دخل الأسرة بضريبة دخل الفرد أن تحسن مشاركة الإناث في القوى العاملة ويمكن استخدام الخصومات الضريبية أو الإعانات المقدمة لأصحاب الأجور المنخفضة لحفز المشاركة في القوة العاملة، لا سيما بين النساء.

التدابير في مجال الإنفاق

- يمكن أن يساعد التصميم السليم لإعانات الأُسَر على دعم مشاركة الإناث في القوى العاملة.
- ويمكن أن يؤدي إصلاح نظام نفقة الطفل وغيره من الإعانات الاجتماعية إلى زيادة حوافز العمل.
- ويمكن أن يؤدي تحسين إتاحة خدمات لرعاية الطفل شاملة وميسورة التكلفة ومرفوعة الجودة إلى تحرير وقت المرأة بما يتيح لها العمل في سوق العمل الرسمية.
- ويمكن أيضا النظر في تنفيذ إصلاحات في نظام المعاشات التقاعدية، وخصوصا في البلدان التي توجد فيها فجوة كبيرة بين أعمار تقاعد النساء والرجال.

- ويمكن أن يؤدي الإنفاق على تعليم المرأة وتحسين البنية التحتية في المناطق الريفية إلى تعزيز مشاركة الإناث في القوى العاملة في البلدان الصاعدة والنامية

السياسات الرامية إلى زيادة الطلب على عمالة الإناث

من شأن تنفيذ سياسات تزيل تشوهات سوق العمل وتهيئة ظروف متكافئة للجميع المساعدة على زيادة الطلب على العمالة النسائية. فالتمييز يقلل الطلب على العمالة النسائية بصورة اصطناعية. وتحدث الأعراف السارية على مشاركة المرأة في القوى العاملة تأثيراً ملموساً على الطلب على العمالة، وعلى مشاركة الإناث في سوق العمل، وبالتالي على النتائج الاقتصادية وتسود هذه الأعراف الكلية الاجتماعية التي تؤثر على مشاركة الإناث في القوى العاملة في مختلف البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي. ففي بعض البلدان، تتأثر مشاركة المرأة في سوق العمل بمعوقات قانونية تحد من مشاركتها في قطاعات محددة من الاقتصاد وتقلل فرص حصولها على الائتمان وحقوق الامتلاك.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في اقتصادات الأسواق المتقدمة، لا تزال هناك أدلة على استمرار وجود تمييز على أساس نوع الجنس. وقد أدت التغييرات في القوانين والأعراف الاجتماعية في العقود الأخيرة إلى دعم الطلب المتزايد على عمالة المرأة وأتاح لها التماس فرص العمل خارج المنزل.

وتتضمن السياسات الرامية إلى تحسين إنفاذ الأحكام المناهضة للتمييز

زيادة التوعية بالحقوق القانونية في المعاملة المتساوية: في حين لا يزال وعي الجمهور بقوانين العمل المناهضة للتمييز منخفضاً في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تضطلع الهيئات الوطنية المعنية بتحقيق المساواة في عدة بلدان بحملات إعلامية.

توفير الحوافز السليمة: يمكن أن يؤدي وضع إطار قوي لعبء الإثبات إلى تشجيع رفع دعاوى قضائية للانتصاف من التمييز مع خفض المخاطر التي ينطوي عليها رفع دعاوى غير مبررة.

تمكين الهيئات الوطنية المعنية بتحقيق المساواة من إجراء تحقيقات رسمية بمبادرة ذاتية منها (دون أن ترد إليها شكاوى من أفراد): يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة وعي أرباب العمل بقضايا المساواة بين الجنسين ومساعدة ضحايا التمييز المحتملين.

توفير آليات بديلة لتسوية القضايا، مثل إجراءات الوساطة والمصالحة: يمكن أن يؤدي ذلك إلى خفض الحواجز التي تعوق إنفاذ الحقوق القانونية بتفادي الإجراءات القضائية.

الطرق التي تساعد على تمكين المرأة

عد حقوق ملكية الأراضي طريقة هامة لتحقيق تمكين المرأة اقتصادياً وإعطاء النساء الثقة التي يحتجن إليها لمعالجة قضية عدم المساواة بين الجنسين، وغالباً ما تكون حقوق ملكية النساء للأراضي في الدول النامية مقيدة قانونياً على أساس الجنس فقط. حصول النساء على حقوقهن في الأراضي يمنهن قوة للمفاوضة وبالتالي تكون لديهن القدرة على إثبات أنفسهن في مجالات عدة في الحياة سواءً في خارج المنزل أو داخله. هناك طريقة أخرى لتحقيق تمكين المرأة وهي إعطاء النساء المسؤوليات التي عادةً ما تقع على عاتق الرجال. عندما يتحقق تمكين المرأة اقتصادياً سوف ينظر لهن الآخرون كأعضاء في المجتمع على قدم المساواة، وبذلك تحقق المرأة احترام الذات

وتتحلى بالثقة بالنفس عن طريق اسهاماتها لمجتمعها، لذا فإن إشراك النساء كجزء من المجتمع يترتب عليه الكثير من الآثار الإيجابية.

في دراسة أجرتها بينا أقاروال تم فيها إعطاء النساء دورًا في مجموعة تُعنى بحماية الغابات، لم تزد مشاركة النساء من كفاءة المجموعة فقط بل اكتسبن أيضًا ثقةً كبيرةً بالنفس وأصبح الآخرون بما فيهم الرجال يكونون لهن احترامًا أكبر. تعد مشاركة المرأة - والتي يمكن رؤيتها وتحقيقها بعدة طرق- من أكثر أشكال تمكين المرأة فائدة، حيث تلعب المشاركة السياسية وهي القدرة على التصويت والتعبير عن الرأي أو القدرة على الترشح للرئاسة مع توفر الفرصة العادلة للانتخاب دورًا كبيرًا في تمكين المرأة، ولكن المشاركة لا تقتصر على مجال السياسة فقط بل تتضمن أيضًا المشاركة في المنزل والمدرسة والقدرة على اتخاذ القرارات الشخصية وبالطبع فإن هذا النوع من المشاركات يجب تحقيقه قبل الانتقال إلى المشاركة السياسية الأكثر اتساعًا.

تتحقق المساواة بين الرجل والمرأة بشكل أكبر عندما تمتلك المرأة القدرة على فعل ما تريده لذا يُعتقد بأن إعطاء القروض الصغيرة وسيلة من وسائل تحقيق تمكين المرأة، فقد أصبحت الحكومات والمنظمات والأفراد يولون اهتمامًا كبيرًا لهذا النوع من التمويل حيث يأملون بأن إعطاء القروض سيسمح للنساء بأداء وظائفهن في الأعمال والمجتمع والذي بدوره يمكنهن من تحقيق الكثير في مجتمعاتهن.

أحد الأهداف الأساسية التي أنشأ من أجلها تمويل المشاريع الصغيرة هو تمكين المرأة حيث تعطى القروض ذات معدل الفائدة المنخفض للنساء في المجتمعات النامية لكي يستطعن بدأ مشاريع صغيرة تساعدن في إعالة عائلاتهن ، وعلى الرغم من ذلك فإن نجاح وكفاءة القروض الصغيرة موضوع جدلي ودائمًا ما يتم نقاشه.

استخدام الإنترنت كأداة لتمكين المرأة

كان للاستخدام المتنامي للشبكة العنكبوتية في أواخر القرن العشرين دورًا في السماح للنساء بتمكين أنفسهن من خلال استخدامهن للإنترنت بطرق مختلفة، ومع ظهور الشبكة العنكبوتية العالمية بدأت النساء باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر للتعبير عن مطالبهن، ومن خلال هذا النهج الجديد الذي اتخذته النساء أصبح بإمكانهن تمكين أنفسهن من خلال تنظيم الحملات والتعبير عن آرائهن فيما يخص تساوي الحقوق بين الرجل والمرأة دون أن يشعرن أنهن مضطهدات من أعضاء المجتمع ، فعلى سبيل المثال أطلقت 100 امرأة مهتمة بقضايا المرأة حملة على الإنترنت في 29 مارس 2013 أجبر على أساسها موقع فيسبوك والذي يعتبر أهم مواقع التواصل الاجتماعي على إغلاق صفحات عدة كانت تنشر الكراهية ضد النساء.

وفي السنوات الأخيرة أصبح التدوين أيضًا أداة هامة للتمكين التعليمي للمرأة، فوفقًا لدراسة أجرتها جامعة كاليفورنيا في مدينة لوس أنجلوس اتضح أن المرضى الذين يقرأون ويكتبون عن المرض الذي يعانون منه يكونون غالبًا أكثر سعادة وثقافة من غيرهم من المرضى، وذلك لأن قراءة تجارب الآخرين تساعد المرضى على تثقيف أنفسهم بشكل أفضل وتمكنهم من تطبيق الاستراتيجيات التي يقترحها المدونون الآخرون. في الوقت الحاضر أصبح بإمكان النساء الدراسة من منازلهن وذلك بسبب سهولة الوصول للتعليم الإلكتروني وقلة تكلفته، والتمكين التعليمي للمرأة من خلال التقنيات الجديدة كالتعلم الإلكتروني يكسبها أيضًا مهارات جديدة تساعدن في العالم المتقدم اليوم والمتسم بالعولمة.

معوقات تمكين المرأة

العديد من معوقات تمكين المرأة والمساواة تكمن في العادات الثقافية، والعديد من النساء يعانين من ضغوطات هذه العادات بينما اعتادت بعض النساء على معاملتهن كمخلوق أدنى منزلة من الرجل، وحتى لو أدرك الرجال والمشرعين والمنظمات غير الحكومية منافع تمكين المرأة ومشاركتها لا يزال العديد من الناس يخشى عرقلة الوضع الراهن ويستمرون في سماحهم للعادات المجتمعية بالوقوف في وجه التطوير.

تُظهر الأبحاث أن الارتفاع في معدل استخدام الإنترنت نتج عنه ارتفاع في نسبة استغلال النساء، فنشر المعلومات الشخصية على المواقع يهدد السلامة الشخصية لبعض النساء، وفي عام 2010 قالت منظمة (العمل لوقف الاستغلال الإلكتروني) أن 73٪ من النساء يقعن ضحايا للاستغلال من خلال هذه المواقع، وتتضمن أنواع الاستغلال على الإنترنت استخدامه لملاحقة وتعقب الأشخاص والتحرش بهم.

يعتبر التحرش الجنسي على وجه الخصوص من أكبر المعوقات التي تواجه المرأة في مكان العمل وتوجد هذه الظاهرة في كل المجالات تقريبا ولكن تكثر ملاحظتها في مجالات الأعمال والتجارة والبنوك والموارد المالية والمبيعات والتسويق والضيافة والخدمة المدنية والتعليم والمحاضرات والتدريس، وبحسب منظمة العمل الدولية (ILO) فإن التحرش الجنسي صورة واضحة من صور التمييز الجنسي وتجلي للعلاقة غير المتساوية بين الرجل والمرأة، إضافة إلى ذلك تقرر اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة زيادة تدابير حماية المرأة من التعرض للتحرش الجنسي والعنف في أماكن العمل.

وفقاً لدراسة أجريت فإن 54٪ من الأشخاص يتعرضون لشكل من أشكال التحرش الجنسي في العمل 79 ٪ من هؤلاء الضحايا هم من النساء و21٪ منهم رجال، وتشير الدراسات إلى أن المرأة تواجه معوقات في مكان العمل أكثر من تلك التي يواجهها الرجل، وتشمل المعوقات المتعلقة بالجنس التحرش الجنسي وممارسات التوظيف غير العادل والتدرج الوظيفي وعدم المساواة في الأجور حيث تتقاضى النساء أجراً أقل من الرجال مع أنهن يؤديان العمل نفسه، وبالنظر إلى متوسط دخل الرجال والنساء الذين يعملون طوال السنة في وظيفة بدوام كامل فإن البيانات الحكومية في عام 2014 تشير إلى حصول المرأة على 0.79 دولار مقابل كل دولار واحد يجنيه الرجل، وبحسب دراسة أجرتها مؤسسة الشراكة الوطنية للنساء والأطفال في عام 2014 فإن متوسط دخل الأم العاملة يصل إلى 0.71 دولار مقابل كل دولار يحصل عليه الأب.

وبينما يركز نقاش العامة في موضوع «فجوة الأجور» على مسألة حصول المرأة على أجر مساوٍ للأجر الذي يحصل عليه الرجل عند أدائهم للعمل ذاته، فإن الكثير من النساء يعانين مما يسمى بـ «غرامة الحمل» حيث أن المشكلة الرئيسية على حسب قول الخبراء هي أن احتمالية إنجاب طفل تدفع أصحاب العمل لجعل المرأة تغير قرارها بشأن الإنجاب، وبناءً على ذلك تصبح المرأة في وضع يُحتم عليها اتخاذ قرار من بين اثنين؛ إما أن تستمر في كونها امرأة عاملة أو أن تنجب أطفالاً، وقد أثارت هذه المشكلة النقاش حول إجازة الأمومة في الولايات المتحدة.

بالرغم من المعاناة بسبب مشكلة تساوي الأجور في الولايات المتحدة إلا أن صناعة التقنية أحدثت تقدماً في تشجيع تساوي الأجور بين الجنسين، وفي شهر مارس من عام 2016 أصدر موقع مهنة التقنية دراسة أجريت على أكثر من 16 ألف مهني في التقنية ووجدوا أنه ليس هناك فجوة بين الأجور عند مقارنة أجور المهنيين ذوي التعليم والخبرة والمنصب المتكافئ حيث أن هذه الفجوة لم تعد موجودة منذ ست سنوات، هذه الصناعة الجديدة تمهد الطريق للشركات الأخرى لفعل الأمر ذاته، ولكنها تعاني في الوقت نفسه من توظيف النساء في المناصب التنفيذية

بسبب معوقات التحرش الجنسي والحمل التي سبق ذكرها، مثل هذه المعوقات تُصعب على للنساء الترقى في العمل أو الحصول على مكافآت عادلة على العمل الذي يقمن به.

دور المرأة في المجتمعات

تستفيد دول وأعمال ومجتمعات ومجموعات بأكملها من تنفيذ البرامج والسياسات التي تتبنى مفهوم تمكين المرأة، حيث أن التمكين يعد أحد الشؤون الإجرائية الأساسية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان والتنمية.

تشير التنمية البشرية وأسلوب الإمكانات وأهداف التنمية الألفية وغيرها من الأساليب والأهداف الموثوقة إلى تمكين المرأة ومشاركتها كخطوة ضرورية يجب اتخاذها إذا ما أرادت الدول التغلب على العقبات المرتبطة بالفقر والتنمية.

مجالات العمل والبرامج

في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، يعمل المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية مع شركائه من أجل تحقيق جملة أمور، من بينها:

- توفير دعم سياساتي للحكومات لترجمة مستهدفات أهداف التنمية المستدامة إلى السياق الإقليمي والمحلي.
- تعزيز السياسات القائمة على الأدلة المراعية للنوع الاجتماعي من خلال إشراك الشبكة الاقتصادية للمرأة العربية "خديجة"، وهي منبر للدعوة ونشر المعرفة تحت مظلة جامعة الدول العربية.
- تعزيز قدرة المجتمع المدني على الدخول في حوار مع الحكومات بشأن ضمان أن تكون القوانين والسياسات ذات الصلة مُراعية للنوع الاجتماعي.
- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتوفير خدمات مُراعية للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي.
- تعزيز العمل اللائق والعمالة المُنتجة من خلال معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة التي تواجهها المرأة - بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية.
- تعزيز روح ريادة الأعمال لدى النساء، وتخفيف الحواجز والمساهمة في تهيئة بيئة مواتية لتنمية روح ريادة الأعمال - بالاشتراك مع اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة.
- تصعيد التركيز على النساء في النقاش حول الهجرة والمساهمة في تعزيز الفرص المتكافئة المأمونة والمساواة بين الجنسين للعاملات المهاجرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة.
- تعزيز مبادئ تمكين المرأة والانخراط مع القطاع الخاص لتحسين وضع المرأة في الاقتصاد من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام؛ وتحدي الصور النمطية للجنسين، وزيادة الوعي والدعم للتصدي للتمييز القائم على النوع الاجتماعي على مستوى الفرد والأسرة والذي يعوق المرأة ويكرس عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع.

التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية والطريق إلى عام 2030 - الجاهزية للعمل المناخي

إن تأثيرات تغير المناخ على الصناعات الريفية تؤثر بشكل غير متناسب على رفاهية النساء اللائي يعشن في المناطق الريفية ويمكن أن تعرض إمكاناتهن للمساهمة في التنمية المستدامة للخطر. يعرض تقرير الأمين العام لعام 2019، المعنون "تحسين وضع النساء والفتيات في المناطق الريفية" الذي تم إعداده للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدليل على كيفية تأثير تغير المناخ على الزراعة الريفية بشكل خاص. وهي تعتبر مجالاً

صناعياً من خلال توظيف ما لا يقل عن ثلث جميع النساء على مستوى العالم وهي بلا شك أكبر مهنة للنساء الريفيات إلى جانب الرعاية المنزلية والعمل المنزلي. على هذا النحو، تشكل الحاجة المقابلة إلى قيام المزارعات الريفيات بتوظيف تقنيات زراعية قادرة على التكيف مع المناخ لتحقيق الأمن الغذائي للأسر عائقاً اقتصادياً. وجد عند التعامل معها أنها ترفع التكاليف المالية، وأحياناً الفسيولوجية التي يتكبدها الكثير منهن.

علاوة على ذلك، فإن انتشار الأدوار الجنسانية التي يحددها المجتمع يعني أنه يجب على المرأة الريفية التعامل مع مسافات متزايدة للحصول على الوقود الحيوي المستخدم في توفير الطاقة المنزلية أو المياه للأغراض المنزلية والزراعية. وفي المقابل، تضيق النساء الريفيات في كثير من الأحيان وقتاً ثميناً حتى يتمكن من الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية خارج المجال المنزلي بينما يفشلن في تكريس الجهود الكافية للنهج التي تتسم بالكثافة والوقت والقدرة على التكيف مع المناخ.

لا تزال المرأة الريفية أداة فعالة في التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ وتخفيفها على الرغم من القيود الاقتصادية الملحوظة. هناك اعتراف متزايد بإمكانية تحقيق المساواة الجنسانية وتمكين المرأة لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية ومقاومة للمناخ. في الواقع، تتمتع النساء الريفيات بمعرفة فريدة ومهارات وتجارب مهمة لتعزيز الممارسات المستدامة ومكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ. تُظهر الدراسات أيضاً، في البرازيل، على سبيل المثال، كيف تلعب المزارعات الريفيات دوراً رئيسياً في الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية المحاصيل المحلية الأكثر صموداً أمام التقلبات المناخية غير المنتظمة. كما أنها غالباً ما تكون في طليعة تبني أساليب الإنتاج المستدامة في الزراعة والطاقة وإدارة المياه.

من المهم أن تلعب المرأة الريفية بما في ذلك السكان الأصليين دوراً محورياً في المكونات الثلاثة للأمن الغذائي: إنتاج الغذاء وتوزيعه واستخدامه. وتتبنى النساء لتحقيق ذلك كمنتجات ومزارعات وتعاونيات بشكل متزايد ممارسات تقنيات مستدامة للأجداد والسكان الأصليين وكذلك تقنيات حديثة للاستجابة لتقلب المناخ والصدمات المناخية المتكررة. علاوة على ذلك، تلعب النساء الريفيات القويات أدواراً مهمة في تبني تقنيات منخفضة الكربون ونشر المعرفة حول تغير المناخ وحث الحكومات والشركات على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

بصفتهم أول من تبني التقنيات الزراعية الجديدة، وأول المستجيبات في الأزمات، ورائدات الطاقة الخضراء وصانعات القرار في المنزل، فإن النساء الريفيات هن أيضاً عوامل تغيير يجب اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الحلول التي تؤدي إلى مستقبل مستدام.

إشراك المرأة في العمل

ومن الناحية العملية، يتعين علينا أن نركز على رفع القيود الرسمية، مثل القيود القانونية؛ والقيود العملية مثل رعاية الأطفال والنقل الآمن؛ والقيود غير الرسمية، مثل القواعد الاجتماعية المقيدة والسلوك التمييزي. فلا يتعلق الأمر بإجبار النساء على الذهاب إلى العمل بل التأكد من أنهن يجدن فرص عمل جيدة في بيئة عمل خالية من التمييز والمضايقة. وفي مكتب المشرق في البنك الدولي، نحن ملتزمون باستحداث مستقبل أفضل للنساء والرجال؛ فمشاريعنا كافة تحدد الثغرات الجندرية، وتدفع نحو المساواة بين الجنسين.

على سبيل المثال، يدعم مشروع النمو الشامل وخلق فرص العمل في الأردن تعديل القوانين التي تؤثر على قدرة المرأة على اختيار أنواع العمل التي تقوم بها وساعات عملها، كما يعالج مسألة التحرش في النقل العام وفي مكان العمل.

في لبنان، من المتوقع أن يتجاوز مشروع دعم الابتكار في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أهدافه الجندرية بحلول نهاية المشروع. حوالى نصف الشركات التي تتلقى تمويلاً لأسهم رأسمالها ضمن المشروع هي ملك لنساء وحوالي ٣٢ في المائة من وظائف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (بدوام كامل أو جزئي) على مدى العام الماضي كانت تعود إلى النساء - أي نسبة أعلى بكثير من النسبة المرجعية التي تبلغ ٢٠ بالمئة من منظومة الشركات الناشئة يشكل عام.

جاء تصميم مشروع إعادة بناء وتحسين خدمات الكهرباء في العراق ليتصدى لمشاكل محددة في مجال الطاقة تواجه صاحبات الأعمال التجارية. فهو يقترح إستهدافهنّ بالمعلومات المتعلقة بحقوقهنّ ومسؤولياتهنّ وخيارات دفع الفواتير الخاصة بهنّ.

الخاتمة:

في جميع برامج التمكين الاقتصادي لدينا، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الوصول إلى النساء الأكثر احتياجاً، في كثير من الأحيان من خلال المشاركة مع المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، تشمل الفئات المُهمّشة النساء الريفيات، وعاملات المنازل، وبعض النساء من المهاجرات وذوات المهارات المُتدنية. من خلال اعتماد نهج شامل للبرامج، تهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المساهمة في تأمين مستويات أعلى من الدخل، وتحسين الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وزيادة الأمن لجميع النساء، بما في ذلك الحماية من العنف

المراجع:

- الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (2016)، "تمكين المرأة من خلال الزراعة الذكية المقاومة بتغير المناخ".
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية والطريق إلى عام 2030 - الجاهزية للعمل المناخي. الحقل، الهنوف بنت عبدالعزيز، سليمان، & هدى توفيق محمد. مشرف. (2019). التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالأمن الأسري: دراسة ميدانية (Doctoral dissertation, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).
- ماري بانغيستو، (٢٠٢٢)، مواصلة المسيرة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقالة منشورة على موقع مدونات البنك الدولي، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://blogs.worldbank.org>، تمت الزيارة بتاريخ: ١٥-١١-٢٠٢٢، الساعة: ١٠:٣٤ مساءً.
- موسى الساكت، (٢٠٢٠)، تمكين المرأة اقتصادياً، مقالة منشورة على مدونة الغد، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://alghad.com>، تمت الزيارة بتاريخ: ١٦-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٦:٠٠ مساءً.
- الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، (٢٠١٩)، "تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية"، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.ohchr.org>، تمت الزيارة بتاريخ: ٢٠-١١-٢٠٢٢، الساعة: ١٢:٣٤ مساءً.